مـــتون: دورية أكاديمية محكمة تصدر عن كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
جامعة سعيدة – الدكتور مولاي الطاهر
المجلد: 19، العدد: 03 ، تاريخ النشر، 30 سبتمبر 2026
ISSN : 1112-8518 **EISSN** : 2600-6200

النظام الأميري ودوره في سد الفراغ السياسي في موريتانيا من منتصف القرن 17 حتى نهاية القرن 19

The Emirate System and Its Role in Addressing the political Vacuum in Mauritania from the Mid 17th to the End of the 19th Century

الدكتور: محمد سالم ولد زيد
جامعة نواكشوط. موريتانيا
Salemzeid684@gmail.com
ORCID iD Link : https://orcid.org/0009-0006-9792-5641

تاريخ الاستقبال: 24/ 07/ 2026 تاريخ القبول: 15/ 09/ 2026 تاريخ النشر: 30/ 09/ 2026

الملخص:

يعد النظام الأميري الذي عرفته موريتانيا خلال الفترة الممتدة من منتصف القرن 17م حتى نهاية القرن 19م، من بين التجارب السياسية المهمة التي عرفتها البلاد قبل مجيء الاحتلال الفرنسي، حيث ساهم وإلى درجة كبيرة في ضبط شؤون المنطقة، والحد من تداعيات الفراغ السياسي الذي عانت منه بعد سقوط الدولة المرابطية، وقد نشأ هذا النظام بفعل الهجرات الحسانية التي استقبلتها البلاد خلال فترات زمنية مختلفة، حيث أطاحت القبائل الوافدة بالنظم السياسية التي كانت موجودة قبلها، وتمكنت من إقامة إمارات اقتسمت السيطرة على المجال الموريتاني، وظلت كذلك حتى قدوم الاحتلال الفرنسي، الذي سيطيح بها هي الأخرى الواحدة تلو الأخرى، وقد تجلت الأفعال السلطوية لتلك الإمارات في أمور من بينها: الدفاع عن مجالاتها الترابية، وفرض الضرائب على العابرين منها، فضلا عن نصب القضاة والفصل بين الناس، مما جعل منها تجربة سياسية تستحق الدراسة، وذلك ما دفعنا من خلال هذه الورقات البحثية إلى محاولة تسليط الضوء عليها، والتنويه بدورها في سد الفراغ السياسي في البلاد.

الكلمات المفتاحية: النظام الأميري؛ موريتانيا؛ الفراغ السياسي؛ الإمارات الحسانية

Abstract: The emirate system that emerged in Mauritania from the mid-17th century to the end of the 19th century represents one of the most significant political experiences in the country prior to French colonial rule. This system played a substantial role in managing regional affairs and mitigating the effects of the political vacuum that followed the fall of the Almoravid stat.

The system developed as a result of the Hassaniya migrations that entered Mauritania at various points in time. These incoming tribes dismantled the pre-existing political structures and established emirates that came to dominate large parts of the Mauritanian territory. These emirates maintained control until the arrival of the French, who progressively dismantled them one after another

The sovereign functions of the Hassaniya emirates were reflected in several key practices, including defending their territorial domains,imposing taxes on their subjects, appointing judges, and resolving disputes—features that affirm the political relevance of the emirate system and its role in maintaining a degree of order during a period of fragmentation

Keywords: Emirate System _ Mauritania _ Political Vacuum _ Hassaniya Emirates

مقدمة:

عرف المجال الموريتاني في الفترة الممتدة من منتصف القرن 17م وحتى نهاية القرن 19م، قيام نظام سياسي جديد خلع عليه الدارسون اسم النظام الأميري، نظام يمكن القول بتوفره ظاهريا على الشروط الثلاثة في الدولة بمفهومها الحديث، والمتمثلة في: الحوزة التراتبية والشعب وكذلك السلطة السياسية، إلا أن ما يؤخذ عليه هو عجزه عن توحيد البلاد تحت حكم واحد جامع، هذا فضلا عن كونه لم يكن خاضعا لقوانين واضحة تحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، بل إنه كان مبنيا على أساس تفاهمات قبلية جعلته أكبر من نظام القبيلة المعروف من ناحية، وأصغر من نظام الدولة الحديثة من ناحية ثانية، وانطلاقا من ذالك فقد سعينا من خلال هذا المقال إلى التعريف بالسياق العام الذي نشأ فيه، وتحديد ماهية الأسس والمرتكزات التي قام عليها، فضلا عن

إبراز دوره في سد الفراغ السياسي الذي عانت منه البلاد طويلا، ففي أي سياق نشأ هذا النظام؟ وما هي الأسس والمرتكزات التي قام عليها؟ وكيف كانت طبيعة بنيته السياسية؟ وإلى أي حد ساهم في سد الفراغ السياسي الذي عانت منه موريتانيا منذ انفراط عقد الدولة المرابطية، وحتى قيام الدولة الوطنية الحديثة؟

1_ النظام الأميري وسياقات النشأة:

متعددة هي الإشارات الموجودة في المصادر الوسيطة، والتي توحي بوجود عدة محاولات لإقامة نظام مركزي في صحراء صنهاجة قبل قيام الدولة المرابطية، ولعل من أهم تلك الإشارات ما ركزت بالخصوص على مملكة أوداغست الصنهاجية، التي كان من أشهر ملوكها "يتلوتان بن تلاكاكين [1]"حيث ذكر بن أبي زرع "أنه دوخ الصحراء وأخذ المغارم من بلاد السودان، وقد دان له أزيد من عشرين ملكا من ملوكها كلهم يؤدي له الجزية."[2]

ولئن كان أصحاب الأمر في صحراء صنهاجة قد لقبو أنفسهم بالملوك، فإن ولاة الأمر في الدولة المرابطية قد خلعوا على أنفسهم ألقاب الأمراء، وكان من أهم أمراءهم "يحي بن ابراهيم لكدالي"[3]، و"يحي بن عمر"[4] وأخوه "أبو بكر بن عمر"[5]

---

[1]- هو يتلوتان بن تلاكاكين, ينتمي إلى قبيلة لمتونة ويرتفع نسبه إلى مصالة بن منصور، وهو أول من ملك الصحراء من لمتونة، ولد السالم حماه الله، تاريخ بلاد شنجيط، دار الكتاب العلمية، بيروت، ط1، 2010، ص،70

[2]- ابن أبي زرع ، الأنيس المطرب في روض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس, دار الطباعة المدرسية, ص 76

[3]- هو يحي بن ابراهيم لكدالي، أحد أبرز أمراء صنهاجة المعروفين، ويعود له الفضل في تأسيس الحركة المرابطية وذلك بعد حجته المشهورة حيث مر بالقيروان ومنها إلى قرية ملكوس بالمغرب وجلب معه الفقيه عبد الله بن ياسين الجزولي. ولد السالم حماه الله، تاريخ شنجيط، م س ص 49

[4]- هو يحي بن عمر اللمتوني، تولى خلافة الدولة المرابطية بعد يحي بن ابراهيم لكدالي، ويعرف بأبي زكرياء، واشتهر بشدة انقياده لعبدالله بن ياسين، استشهد سنة 448هـ، ولد السالم حماه الله، تاريخ بلاد شنجيط، م س ص 54

وكذلك الأمير "يوسف بن تاشفين"[1] الذي بلغت الدولة المرابطية في عهده أوج قوتها وقمة اتساعها، وذلك بعد رحيله إلى المغرب واتخاذه من مراكش عاصمة سياسية له، كما أنه تمكن من قيادة جيوش المرابطين نحو الأندلس.

وانطلاقا من تلك المعطيات يمكننا القول بأن جذور النظام الأميري يمكن أن نعود بها إلى الفترة المرابطية،.ومع سقوط الأخيرة دخلت البلاد في فترة من الغموض السياسي وأصبحت السيبة هي المسيطرة، وذلك على الرغم من "وجود نوع من النظم السياسية ولو في صورة بسيطة."[2] حيث اقتسمت قبائل صنهاجية مختلفة السيطرة على معظم المجال الموريتاني، فسيطرت قبيلة "انيرزك" على جنوب غرب البلاد، وفي شرقها كانت الكلمة الأولى للأنباط، بينما كانت الغلبة "لإيديشلي" في آدرار، في الوقت الذي كان فيه "ابدوكل" يحكمون سيطرتهم على منطقة الزمور، ومع منتصف القرن السابع عشر ونتيجة لهجرة قبائل بني حسان، بدأت معالم نوع جديد من التنظيم السياسي تتضح في البلاد، أطلق عليه الباحثون أسم النظام الأميري، والذي زادت نتائج "شربة"[3] في تكريسه، حيث سيطر الوافدون الجدد على معظم المجال الموريتاني، فظهرت إمارات كبرى تمثلت القواسم المشتركة بينها في نقاط من أهمها: وجود السلطان أو الأمير،

---

[5]- أمير مرابطي لمتوني، تولى الخلافة بعد وفاة أخيه يحي بن عمر، وقد تنازل ل ابن عمه يوسف ابن تاشفين عن خلافة الدولة المرابطية وتفرغ للدعوة والجهاد خاصة في الجناح الجنوبي للدولة المرابطية، حتى استشهد في فتوحاته في بلاد السودان. بعد أن أصيب بسهم مسموم، خالد حموم، دولة المرابطين في عهد الأمير أبوبكر بن عمر، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد 10، 2017، ص 14

[1]- هو أبو يعقوب يوسف بن تاشفين، من أهم أمراء الدولة المرابطية وقد تلقب بأمير المؤمنين.

[2]- السالم حماه الله، تاريخ بلاد شنقيط موريتانيا، دار الكتب العلمية، بيروت ط1 ص 155

[3]_ شربة حرب عرفها جنوب غرب البلاد خلال القرن السابع عشر، بين قبائل الزوايا وقبائل بني حسان،

والتمسك بالأرض والدفاع عنها، فضلا عن تعدد المرؤوسين[1]، وهذا ما جعلها أي الإمارات مختلفة عن نظام المشيخة الذي يبدوا أقل استجابة لمفهوم الدولة الحديثة، مع أنه لا يمكننا أن نخلع على النظام الأميري صفة الدولة، على الرغم من توفره في الظاهر على شروطها المتمثلة في السلطة والحوزة الترابية والشعب، لأنه كان قائما حسب ما نرى على تفاهمات قبلية، مع غياب قوانين واضحة تحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم وترسم حدودا واضحة لكل إمارة، حيث اتسمت حدود تلك الإمارات بالميوعة وعدم الثبات وذلك لأسباب منها: هشاشة الأنظمة السياسية وطبيعة المجتمع الظاعن، الذي لم يكن يعرف للاستقرار سبيلا، ناهيك عن التوسع والانحسار والبروز والاختفاء، بسبب دوامة الحروب والنزاعات.[2]،

و تجدر الإشارة إلى أن النظام الأميري كان قد ظهر في البلاد في سياق تاريخي تميز بمميزات من أهمها:

_ اكتمال وصول القبائل الحسانية الوافدة للمنطقة فيما يعرف بالهجرات الحسانية

_ انفراط عقد بعض الإمارات السودانية في غرب إفريقيا، وانفصالها عن بعضها البعض، مثل انفصال مملكة "اجيولف"[3] عن مالي، وانفصال مملكة "الدنياكوبي" عن امبراطورية "الصونغاي"[4]

_ الحضور الأوروبي على السواحل المطلة على المنطقة[5]

---

[1]- سيد أحمد محمد الأمين، السلطة والفقهاء في إمارة اترارزة خلال القرن التاسع عشر، مطبعة المنار، ط1، ص78

[2]- البراء يحي، ملكية الأرض في موريتانيا, منشورات معهد الدراسات الافريقية, 1999، ط1، ص 73

[3]- مملكة ظهرت في منطقة حوض نهر السنعال

[4]- امبراطورية الصونغاي، ظهرت في غرب الساحل الإفريقي وامتد حكمها من 1464 إلى 1591

[5]- حامد المختار، الجزء السياسي. مرجع سابق، ص 83

2- نماذج من الإمارات الحسانية:

لقد سبقت منا الإشارة إلى أن المجال الموريتاني قد عرف منذ منتصف القرن السابع عشر نظاما سياسيا تمثل في النظام الأميري، حيث كانت هنالك إمارات كبرى هي: اترارزة ولبراكنة وآدرار وأولاد امبارك المغفرية، ثم إمارة ادوعيش المتمغفرة, وفي ما يلي سنقدم معطيات موجزة عن كل إمارة على حدة, وذلك قبل الحديث عن طبيعة الجهاز التنظيمي لهذه الإمارات.

1.2- إمارة اترارزة:

تجمع المصادر التاريخية التي بحوزتنا على أن هذه الإمارة قد أخذت تسميتها من المجموعة البشرية التي أسستها، حيث يعود نسب تلك المجموعة إلى "تروز بن هداج بن عمر بن عثمان بن مغفر بن أدي بن حسان."[1] وقد تأسست هذه الإمارة في جنوب غرب البلاد، وذلك على أنقاض إمارة أولاد "رزك" التي تم القضاء عليها في معركة انتيتام سنة 1630م.[2]وعلى الرغم من صعوبة معرفة حدود هذه الإمارة، إلا أنه يمكننا وضع حدودا تقريبية لها، حيث تحدها من جهة الشرق إمارة لبراكنة، بينما تمر حدودها الشمالية بشمال أوكار وتطل غربا على المحيط الأطلسي.[3] ويعتبر أحمد بن دامان المؤسس الفعلي لهذه الإمارة وذلك ما أشار أليه صاحب التكملة في قوله: "وأما أمراء اترارزة فأول من بلغ منهم بلاد القبلة فيما علمنا أحمد بن دامان"[4] والذي تميز بالحنكة السياسية،حيث مكنه دهاؤه السياسي من التخلص من منافسيه على ميراث أولاد رزك، وذلك بعد ما أرغم

---

[1]- السعد محمد المختار،، الإمارات والنظام الأميري الموريتاني النشأة والأطوار السياسية الكبرى ط1 2007 ص 41

[2]- سيد أحمد محمد الأمين، السلطة والفقهاء في إمارة اترارزة خلال القرن التاسع عشر، م س ص 104

[3]- محنض الحسين، تاريخ موريتانيا الحديث من دولة ناصر الدين ألى مقدم الاستعمار ط1، 2010، ص 46

[4]- العلوي محمد فال بن باب، كتاب التكملة، تحقيق أحمد الحسن، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق، بيت الحكمة ص 37

سيد أحمد العروسي على ترك المنطقة، بعد أن أبلى مع قومه من العروسيين بلاء حسنا في الحرب ضد أولاد رزك، وما إن فرغ من أمر العروسيين حتى هاجم أبناء عمومته من أولاد العربية مبعدا إياهم عن مجاله بعد تغلبه عليهم سنة 1640م[1]،

وبذلك يكون أحمد بن دامان قد أبقى المجال فسيحا لنفسه دون وجود منافسين أقوياء قد يشاركونه في تسيير شؤون الإمارة، وبالإضافة إلى مكره السياسي عرف عنه شدة البأس، كما باشر بتحسين العلاقة مع الزوايا ووفر لهم الحماية وأحسن إليهم، وقد ذكر ابن حامد أنه كانت بينه اتصالات مع الأوروبيين تمت على إثرها مبادلات تجارية بين الطرفين في مواد منها: الأسلحة والأقمشة وأدوات الزينة، فضلا عن الذهب والعبيد وريش النعام،حيث تأتي المعاهدة التجارية بينه مع الأوروبيين في نفس السياق وذلك سنة 1633م.[2] وقد توفي الأمير أحمد بن دامان سنة 1636م، وبعده تولى الإمارة ابنه هدي، والذي في عهده وقعت حرب شرببه بين الزوايا بقيادة ناصر الدين الديماني، ولمغافرة تحت قيادته هو، حيث انتهت تلك الحرب بهزيمة الزوايا وفرض شروط مجحفة في حقهم من المتغلبين من لمغافرة، وكان لنتائج هذه الحرب دور كبير في تكريس سيطرة النظام الأميري.

كانت فترة حكم اعل شنظورة وما قبلها قد اتسمت بمحاولة الأمراء تثبيت حكمهم وتأمين حدود الإمارة بكل ما أوتو من قوة، فإن الفترة اللاحقة ستكون فترة ازدهار وتألق بالنسبة لإمارة اترارزة، خاصة في الفترة مابين 1727. 1860، وكان من أهم أمراء هذه المرحلة اعل الكوري[3] الذي شن حملات على الممالك

---

[1]- سيد أحمد محمد الأمين، السلطة والفقهاء في إمارة اترارزة، م س ص 104. 105

[2]- حامد المختار، موسوعة موريتانيا الجزأ الجغرافي، دار الغرب الإسلامي 1994 ص 120

[3]- هو اعل الكوري بن اعمر بن اعل شنظورة، من أمراء اترارزة الذين تميزت فترة حكمهم بالحروب الداخلية في الإمارة، كما شهدت فترة حكمه حروبا بين اترارزة ولبراكنة وزنوج النهر في الضفة اليسرى للنهر، للمزيد حول الموضوع راجع، العلوي محمد فال بن باب، كتاب التكملة، م س ص 47

السودانية جنوب النهر من أجل تأمين حدود الإمارة الجنوبية، مما مكنها من التفرد بالامتيازات الناجمة عن التجارة مع الأوروبيين، وبعده تولى الإمارة عمر بن المختار[1] وخلفه على منصب الأمير محمد لحبيب، الذي استطاع بفعل حنكته السياسية أن يوطد سلطته في الداخل بل وفي الخارج، متجاوزا بذلك حدود إمارته في الوالو وكاييور وجيولوف، وفي عهده بلغت الإمارة أوج قوتها وازدهارها على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية، ففي الجانب السياسي أصبح للإمارة جهاز تنظيمي يضم وظائف مختلفة:كالوزراء والكتاب وجباة الضرائب والقضاة والحرس، وعلى الصعيد الثقافي ازدهرت الثقافة بشقيها الشعبي والفصيح، هذا زيادة على تحسن الظروف المعيشية للسكان[2]، وذلك على الرغم من كونه واجه تحديات كبيرة كان من أبرزها: حلف "خندوسه" الذي حاول أصحابه اغتياله. غير أن العصر الذهبي للإمارة سيبدأ في التراجع ابتداء من سنة 1860م، حيث شهدت الفترة التي تلتها وحتى مطلع القرن العشرين صراعا عنيفا على السلطة، وذلك ما تجلى في كثرة الاغتيالات في صفوف الأمراء، مما جعل نفوذ الامارة يتراجع شيئا فشيئا، بسبب حرص الأمراء على التشبث بالحكم والبقاء في السلطة، وهو أمر استغلته فرنسا حيث ساهمت سياساتها في تعميق هوة الخلاف السياسي بين الخصوم وذلك تمهيدا لاحتلال المنطقة وهو ما كان بالفعل.

2.2_ إمارة إيدوعيش:

ظهرت إمارة إيدوعيش في منطقة تكانت خلال القرن السابع عشر الميلادي، باسطة نفوذها على المناطق المجاورة لها،حيث سيطرت هذه الإمارة على مجال شاسع، كانت منطقة النهر بمثابة الحد الجنوبي له، بينما كانت منطقة

[1]- هو عمر بن المختار تولى الإمارة، وكان يلقب باعمر بوكعبة وقد تميز بالشجاعة وشدة البأس، للمزيد راجع كتاب التكملة. م س ص 50

[2]- و سيد أحمد محمد الأمين, السلطة والفقهاء في إمارة اترارزه خلال القرن التاسع عشر، م س ص 117

الحوض حده الشرقي، في حين أصبحت آدرار حده الشمالي.[1]ويعتبر الأمير محمد شين بن بكار بن عمر بمثابة المؤسس الفعلي لها، وكسابقاتها من الإمارات فقد تسمت باسم المجموعة البشرية التي أسستها، وهي مجموعة إيدوعيش اللمتونية الصنهاجية الأصل المتمغفرة،وهو أمر معروف مشهور عندهم يتوارثونه كابرا عن كابر وتتركه الأوائل من أجيالهم بأيدي الأواخر"،[2]وبذلك تكون إمارة "إيدوعيش" الصنهاجية الإمارة الوحيدة التي استطاع أصحابها الوقوف في وجه الوافدين الجدد ممن بني حسان"فهي إذا الإمارة الحميرية اللمتونية الوحيدة وسط الإمارات الحسانية."[3]غير أن أمراءها سلكوا نفس سلوك بني حسان أو لمغافرة في الحكم حتى باتت تعرف بالإمارة المتمغفرة، والتي كانت تحتل المرتبة الثالثة في الحياة السياسية والاقتصادية في المنطقة، بعد اترارزة ولبراكنة، سواء ممن حيث الحضور السياسي أو الاستفادة من عائدات المبادلات التجارية النشطة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على مصب نهر السنغال[4]، ولعل أهميتها الجيوسياسية هي ما جعلتها دائما محل أطماع من قبل الإمارات المغفرية، التي حاولت وبكل الوسائل أن تقضي عليها، وفي المقابل نجد أن إمارة إيدوعيش قد استماتت في الدفاع عن نفسها ومجالها الحيوي أمام كل تلك التهديدات، وذلك ما يفسره دخولها في حروب مع جيرانها الشماليين من أولاد امبارك،حيث ذكر ابن حامد أن الوقائع والحروب بين الطرفين قد زادت على التسعين، منها على سبيل المثال وقعة "البهرة" 1778م، كما وقعت بينهم حروب مع أولاد يحي بن عثمان كان

---

[1]- محمد الهادي إسلم،موريتانيا عبر العصور، الجزء الأول تاريخ وجغرافية موريتانيا، ص 145

[2]- الشيخ سيديا باب بن الشيخ سيدي محمد، رسالة في أخبار البلاد البيضانية الصحراوية المغربية، تحقيق عبد الله بن سليمان بن الشيخ سيديا، ط1، ص 51

[3]- المعهد الموريتاني للبحث العلمي، ديوان سدوم ول انجرتو، 1997م ص 19

[4]- سيد أحمد محمد الأمين، السللطة والفقهاء في أمارة اترارزة خلال القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص 89

من أهمها: يوم انواجة 1780م، ويوم تغادة 1781م،[1]ويعتبر حصار احنيكات بغدادة من أخطرالأزمات التي مرت بها إمارة أيدوعيش، حين اجتمعت "لمغافرة" ضدها محاولة إزالتها من على الخريطة السياسية للبلاد، وقد تكون حلف "لمغافرة" من اترارزة ولبراكنة وأولاد يحي بن عثمان، فضلا عن أولاد امبارك وذالك سنة1778م، لكن الأمير محمد شين قد تمكن من الانتصار على هذا التحالف في احنيكات بغدادة، وهو ما شكل نقطة تحول نوعية هامة في مجال تكريس سلطة "إيدوعيش" محليا واعتراف خصومها بها على المستوى الخارجي،[2] غير أن إمارة إيدوعيش عانت كثيرا من الانقسامات والصراع على السلطة، فما إن مات الأمير محمد شين حتى انقسموا إلى جيشين أصبح لكل مكنهما أميره، وهذين الجيشين هما جيش بخواكه وهم شيعة بكار بن محمد شين وجيش مكزوزة وهم شيعة عمه سيد أحمد بن بكار، ووقعت بينهما أيام منها يوم (غب) وقتل فيه سيد أحمد بن بكار،[3] وقد استمر الخلاف في الإمارة حتى انقسمت إلى شطرين لكل منهما مجاله الترابي ونفوذه السياسي، فاستأثر أبكاك بتكانت مهد الإمارة، واستقر آشراتيت بمنطقة لعصابة المجاورة، وإن كانت السلطة ورموزها بقيت لأبكاك بقيادة اسويد أحمد وابنه من بعده بكار حتى مجيئ الاستعمار الفرنسي.

3.2_ إمارة أولاد أمبارك:

نشأت إمارة أولاد امبارك في سياق تاريخي تميز بسمات لعل من أبرزها: سقوط الإمارات السودانية التي كانت لها السيطرة والغلبة في المنطقة، الأمر الذي تمخضت عنه فوضى عارمة أدت إلى صراع عنيف بين المجموعات القبلية، حيث أرادت كل قبيلة الاستحواذ، من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية على حساب المجموعات الأخرى، وقد تمكن أولاد امبارك من حسم الصراع

[1]- حامد المختار، حياة موريتانيا الجزأ السياسي، مرجع سابق، ض 185

[2]- السعد محمد المختار، النظام الأميري، مرجع سابق، ص 135

[3]- حامد المختار، تاريخ موريتانيا الجزء السياسي، مرجع سابق، ص 185

لصالحهم، حيث كانت لهم الغلبة على باقي المجموعات القبلية الأخرى[1] وأزاحوها عن الواجهة السياسية، واضعين النواة الأولى لنظام سياسي مختلف عما كان موجودا قبلهم وخلعوا على أنفسهم ألقاب الأمراء والسلاطين[2]، مما يدل على نيتهم إقامة نظام سياسي مشابه لما كان موجودا في مناطق كاترارزة ولبراكنة وآدرار وهو المعروف بالنظام الأميري.

ويبدو أن قوة شكيمة أولاد امبارك وسعة المجال الواقع تحت سيطرتهم كانا سببا في تمكينهم من تأسيس تلك الإمارة، حيث قسموها إلى ثلاث مناطق رئيسية تحكم في كل منها فرع من فروع، كنوع من تقاسم الأدوار فيما بينهم ، وهو ما من شأنه منع أ اصطدام داخلي في الإمارة، فكان شرقها من نصيب أهل هنون بن بهدل، ووسطها من نصيب أهل هنون لعبدي، وغربها من نصيب أهل بوسيف ولد محمد ازناكي[3]، ورغم ذلك التقسيم إلا أن التنسيق ظل قائما بين فروع الإمارة الثلاثة، وذلك من أجل حمايتها من خطر خارجي قد يتهددها.

و على الصعيد الاقتصادي، تضافرت عوامل متعددة جعلت من إمارة أولاد امبارك قوة اقتصادية مهمة في المنطقة، ومن بين تلك العوامل: سعة المجال الجغرافي الواقع تحت سيطرتها، وتعدد موارده الاقتصادية، إضافة إلى وجود أعداد بشرية كبيرة في حيزها، مما ساهم في استفادتها أكثر من المغارم التي كانت تحصل عليها مقابل توفير الحماية للمجوعات الواقعة تحت سيطرتها، وكان من بين المصادر التي يعتمد عليها اقتصاد الإمارة أنشطة كالزراعة والتجارة والرعي، فضلا عن الغرامات المختلفة، كما كانت عمليات السلب والنهب حاضرة بقوة، وتوفر هي الأخرى دخلا مهما للإمارة، وذلك ما جعل منها قوة سياسية واقتصادية

---

[1]- يتعلق الأمر بالمجوعات القبلية التي كانت موجودة في الحوض قبل مجيْ أولاد امبا رك مثل أولاد عقبة وأولاد يونس وأولاد داوود

[2]- ذكر ابن حامد أن رؤساء أولاد امبارك قد تلقبوا بالسلاطين، للمزيد راجع ،الجزأ السياسي، م س ص 132

[3]- الحسين الناني، إمارة أولاد امبارك في الحوض، مرجع سابق، ص 64

مرهوبة الجانب ويحسب لها حساب في المنطقة. غير أنها بدأت في التراجع لأسباب منها: الصراع الداخلي والانشقاقات التي عرفتها، حيث خرجت "تكانت" عن سيطرتها خاصة بعد فشل حصار لحنيكات[1]، كما اشتد الخلاف بين مكونات الإمارة لدرجة بلغوا معها حد الاقتتال فيما بينهم، حيث ذكر ابن حامد الكثير من الوقائع والحروب التي عرفتها الإمارة بين المجموعات المحاربة المكونة لها[2]، كما ساهم الضغط الخارجي الذي تعرضت له الإمارة من أطراف متعددة في التعجيل بسقوطها ونهايتها ككيان سياسي حكم الحوض من الربع الأخير من القرن السابع عشر وحتى نهاية القرن التاسع عشر، ومن أبرز الأطراف الخارجية التي ضيقت الخناق على أولاد امبارك:إمارة إيدوعيش في تكانت، حيث كان صمودها في وجهها بمثابة ضربة عسكرية قوية هزت صورتها وجعلت من التغلب عليها أمرا ممكنا، كما تعرضت في منتصف القرن التاسع عشر لضربة أخرى لا تقل قوة عن سابقتها، تمثلت في هزيمتها من طرف الحاج عمر الفوتي،[3]وغير بعيد من هذه الفترة أيضا بدأ النفوذ الفرنسي في مالي يقترب من حدودها الشرقية مشكلا بذلك ضغطا إضافيا عليها، حيث هدد مصالحها الحيوية في المنطقة، حتى سقطت في نهاية المطاف.

3_ بنية النظام الأميري السياسية:

تتكون البنية السياسية للنظام الأميري، من جهاز تنظيمي يتميز بتعدد المناصب واختلافها، بحيث تجد كل فئة من فئات مجتمع الإمارة المناصب المناسبة لها، ومن أهم تلك المناصب ما يلي:

---

[1]- نقصد به الحصار الذي فرضه أولاد امبارك على إيدوعيش ف احنيكات بغدادة، بعد رفض إيدوعيش دفع المغرم لهم، وقد انتهى الحصار بهزيمة أولاد امبارك، مما ساهم في تقويض سلطتهم في المنطقة.

[2]- للإ طلاع على تفاصيل بعض تلك الوقائع راجع ابن حامد الجزأ السياسي، مرجع سابق، ص 129 وما بعدها

[3]- الحاج عمر الفوتي، عالم وفقيه من مواليد 1791 في منطقة فوته، قام بتأسيس إمارة إسلامية فيها، وكان له دور في مقاومة الفرنسيين والوثنيين

1.3_ منصب الأمير:

وهو الأعلى منصب في الإمارة, فالأمير هو القائد السياسي والعسكري في الإمارة, ويتمتع بصلاحيات واسعة جعلت منه الآمر الناهي في الإمارة أو في حيزها الجغرافي الخاضع لسلطانه،ومن صلاحياته إعلان السلم والحرب وتوقيع الاتفاقيات مع المتعاملين مع الإمارة سواء كانوا أمراء محليين أو تجار أوروبيين، ناهيك عن كونه مسؤولا عن تعيين القضاة، وعادة ما يصل إلى منصبه بواسطة الوراثة بحيث يتولى المنصب بعد وفاة أبيه أو أخيه،أو يأخذه بالغلبة.

2.3_ مجلس الأعيان:

وهو عبارة عن هيئة استشارية في الإمارة، وتتكون من ممثلين عن كل المجموعات الداخلة في سلطتها، ويدلي كل شخص في هذا المجلس برأيه حسب مجال تخصصه، مما يولد إحساسا عند الفئات أنها مشركة في تسيير شؤون الإمارة، ومن أهم صلاحيات هذا المجلس: المصادقة على تعيين الأمير ومباركة اختياره، وبحث القاضايا الداخلية والخارجية المتعلقة بالإمارة، فضلا عن الموافقة على إعلان الصلح، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات،ويجتمع هذا المجلس بصفة دورية لبحث التجاوزات الجنائية، وعمليات النهب التي قد تحدث داخل الإمارة، ولربما استدعى قاضيا للاستعانة برأيه الشرعي في هذه الأمور[1] .

3.3_ القضاة: نجد أن الأمراء كانوا حريصين على تعيين القضاة وإعطائهم كافة الصلاحيات, وعدم التدخل فيما يصدر عنهم من قرارات, بل إنهم كانوا يسارعون في إنفاذها, ويتم اختيار القاضي عادة من القبائل الزاوية الموالية للأمير, والمهتمة بشؤون العلوم الشرعية, ومن مهام القضاة في النظام الأميري البت في القضايا المرتبطة بالنزاعات بين الأفراد

[1]- نفس المرجع السابق ص 151

والجماعات, وتقديم رأي الشرع فيها[1]. ولم يقتصر الجهاز التنظيمي للإمارة على الوظائف السابقة الذكر بل كانت هنالك أجهزة أخرى من بينها ما يلي:

4.3_ الجيش أو المحاربون:

لم يكن للإمارة في البداية جيش منظم، كما هو الحال بالنسبة لجيوش الدول الحديثة، وإنما كان يتكون أساسا من عناصر الفئات المحاربة الداخلة في سلطة الإمارة، وكانوا أقرب إلى متطوعين منهم إلى جنود ملزمين بخدمة عسكرية معينة، غير أن بعض الأمراء قد خرج على هذه العادة،مشكلا وحدات عسكرية مسلحة ومدربة، وذلك من أجل الدفاع عن حوزة الإمارة وتوسيع مجال سيطرتها،وكان جيش الإمارة مسلحا بأسلحة قديمة وبدائية منها، مدافع الكشمات والوروار، والسلاح الأبيض، ومع مرور الوقت ونتيجة للاحتكاك مع الأوروبيين تطورت الأسلحة وأصبحت أكثر فعالية، كما كان يتخذ من الخيول والإبل وسائل ينتقل عليها[2]

5.3_ الحلة أو المحصر:

ويقصد بها عاصمة الإمارة ومركزها، وهي عبارة عن أعداد كبيرة من الخيام قد تصل أحيانا إلى المئات, تتوسطها خيمة الأمير، وبالقرب منها تضرب خيام الأسر الأميرية، ثم خيام النبلاء من أقارب وأبناء عمومة الأمير، ثم خيام الفئات الأخرى التابعة من الموالي والفنانين والصناع التقليديون، وفي شمال خيمة الأمير جرت العادة أن تضرب خيمة

---

[1]- ابن حمين محمدن بن سيد محمد ، التاريخ القضائي وكبريات النزاعات القضائية في موريتانيا، مرجع سابق، ص 119

[2]- سيد أحمد محمد الأمين، السلطة والفقهاء في إمارة اترارزة، مرجع سابق، ص94

الطلبة، وهم أصحاب سكرتيريا الإمارة، وإلى جانبها توجد بقعة مسورة تقام فيها الصلوات وتدرس فيها العلوم الشرعية[1].

6.3_ الوزراء:

ساهم تطور النظام الأميري وخاصة بعد حرب شربة في وجود وظائف جديدة في الجهاز التنظيمي للإمارة، كانت الوزارة من بينها حيث كان للأمير مساعدين يمدون له يد العون في تسيير شؤون الإمارة، فكثيرا ما يقوم الأمراء بتسمية وزراء تتمحور مهامهم في الإشراف على المفاوضات وتلميع صورة الإمارة في الخارج، ويتم اختيار الوزير عادة بناء على معايير منها الحنكة والدهاء والولاء ومعرفة لغات أجنبية حيث يعتقد البعض أن دور الوزير كان مرتبطا أساسا وإلى حد كبير بالعلاقات التجارية مع الشركاء الأوروبيين.[2] .

الخاتمة

وخلاصة القول فقد كان النظام الأميري بمثابة حلقة مهمة في سلسلة حلقات الإصلاح السياسي التي عرفتها البلاد منذ انفراط عقد الدولة المرابطية وحتى قيام الدولة الوطنية الحديثة، وقد تميز هذا النظام بكونه كان أصغر من الدولة في مفهومها الحديث وأكبر من نظام القبيلة، خاصة إذا ما تذكرنا أنه قد توفرت فيه الشروط الظاهرية للدولة، والمتمثلة في السلطة والشعب والمجال الترابي، غير أنه كان قائما على تفاهمات قبلية جعلت منه نظاما لا يتماشى مع مفهوم الدولة الحديثة القائمة على قوانين واضحة تبين العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ومع ذلك فقد ساهم وإلى حد بعيد في تحقيق درجة من الاستقرار السياسي في البلاد خلال فترة زمنية ليست بالقصيرة .

---

[1]- اسلم، محمد الهادي، موريتانيا عبر العصور، مرجع سابق، ص 152

[2]- محمد الأمين ولد سيد أحمد، السلطة الفقهاء في إمارة اترارزة، مرجع سابق، ص 93

*** قائمة المصادروالمراجع:**

1_ المعهد الموريتاني للبحث العلمي، ديوان سدوم ولد انجرتو، 1997م

2_ ابن أبي زرع ، الأنيس المطرب في روض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس, دار الطباعة المدرسية,

3_ الشنقيطي أحمد الأمين ، الوسيط في تراجم أدباء شنقيط، مؤسسة الخانجي، مصر، ط1، 1911

4_ محمد الهادي إسلم، موريتانيا عبر العصور، الجزء الأول تاريخ وجغرافية موريتانيا، بدون تاريخ نشر

5_ محنض الحسين، تاريخ موريتانيا الحديث من دولة ناصر الدين ألى مقدم الاستعمار ط1، 2010

6_ النحوي الخليل، بلاد شنقيط موريتانيا، أرض المنارة والرباط، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1987

6_ الشيخ سيديا باب بن الشيخ سيدي محمد، رسالة في أخبار البلاد البيضانية الصحراوية المغربية، تحقيق عبد الله بن سليمان بن الشيخ سيديا، ط1، 2014

7_ حامد المختار، موسوعة موريتانيا الجزأ الجغرافي، دار الغرب الاسلامي 1994

8_ حامد المختار، التاريخ السياسي، دار الغرب الاسلامي، ط 1، 2000

9_ الحسين الناني، إمارة أولاد امبارك في الحوض من 1712 إلى 1841، بحث مقدم لنيل شهادة المتريز، جامعة انواكشوط، 1985، 1986

10_ السالم حماه الله، تاريخ بلاد شنقيط موريتانيا، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 2010

11_ سيدي العالم شريف، العادات البدوية في النوازل الفقهية الشنقيطية خلال القرن التاسع عشر ميلادي، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية,2022م المجلد 3 العدد 12

12_ سيد أحمد محمد الأمين، السلطة والفقهاء في إمارة اترارزة خلال القرن التاسع عشر، مطبعة المنار ط1، 2005

13_ السعد محمد المختار، الإمارات والنظام الأميري الموريتاني النشأة والأطوار السياسية الكبرى ط1 2007

14_ العلوي محمد فال بن باب، كتاب التكملة، تحقيق أحمد الحسن، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق، بيت الحكمة،

15_ سيدي محمد بن حمين، التاريخ القضائي وكبريات النزاعات القضائية في موريتانيا، الإفريقية للطباعة والنشر، 2008

16_ البراء يحي، ملكية الأرض في موريتانيا, منشورات معهد الدراسات الإفريقية,ط1 1999